

Distr.: General
16 September 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثامنة

جنيف، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة.

ثانياً - الشروح

البند 1

انتخاب أعضاء المكتب

- 1- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائب رئيس - مقررًا.

البند 2

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- 2- قد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل "أولاً" أعلاه.



3- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستبدأ في الساعة 10/00 (بتوقيت وسط أوروبا) من يوم الاثنين، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لتناول المسائل الإجرائية (البندان 1 و2 من جدول الأعمال المؤقت) والإدلاء ببيانات استهلالية. وخلال الجلسة العامة الختامية التي ستبدأ في الساعة 15/00 (بتوقيت وسط أوروبا) من يوم الأربعاء 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سيُنظر في اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك التوصيات السياساتية المتفق عليها وجدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة (البندان 4 و5 من جدول الأعمال) المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2025، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي بصيغتها الأصلية (TD/B(S-XXXI)/2، المرفق الرابع، ثانياً-6) واختصاصاته بصيغتها المنقحة (TD/B/EX(71)/3، المرفق الخامس). وستخصّص الجلسات المتبقية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل المندرجة في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

TD/B/EFD/8/1

البند 3

تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- 4- قررت الدول الأعضاء، في نيسان/أبريل 2024، أن يكون موضوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية هو "معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وستُعقد الدورة في جنيف حضورياً من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- 5- ويتوافق هذا الموضوع مع مجالات العمل "ألف" و"باء" و"جيم" و"هاء" و"واو" الواردة في الفصل "ثانياً" من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313، المرفق). وتُعرض في هذه المجالات التحديات والأولويات ذات الصلة بالموارد العامة المحلية، والأعمال التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل التنظيمية.
- 6- وفيما يلي الأسئلة الإرشادية التي أُعدت لهذه الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي:
- (أ) ما هي السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي التي يمكن أن تسهم في معالجة ارتفاع تكلفة تمويل التنمية؟
- (ب) هل توجد أدوات محددة يمكن أن تعالج التكلفة المرتفعة لتمويل التنمية، في مجالات منها الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والانتقال الرقمي؟
- (ج) ما هو دور المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية وكيف يمكن أن تساهم في ضمان تمويل التنمية للبلدان النامية بتكلفة ميسورة؟
- (د) ما هي العناصر التي تؤثر على التصنيفات الإنمائية السيادية ودورها في تمويل التنمية؟
- 7- لقد أدت الأزمات المتتالية التي شهدتها السنوات الأخيرة - الجائحة والحرب في أوكرانيا وأزمة المناخ المتفاقمة وأزمة غلاء المعيشة وتزايد التوترات والنزاعات الجيوسياسية - إلى جانب أعنف تشدد نقدي في البلدان المتقدمة منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى استفحال حالة مديونية العديد من البلدان النامية التي لم تكن قادرة أصلاً على تحمل ديونها.

8- ومع ارتفاع خدمة الديون الخارجية (والعمامة) التي تستنزف الموارد فتحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وطموحات اتفاق باريس، بدأت تلوح في الأفق معالم أزمة إنمائية. ولا يزال التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً كثيراً عن الموعد المحدد، حيث يُتوقع تحقيق 15 في المائة فقط من تلك الأهداف بحلول عام 2030، وتقدر فجوة التمويل لتلك الأهداف جميعاً وللالتزامات المتعلقة بالمناخ بحوالي 4 تريليونات دولار سنوياً.

9- وتحديات الديون الحالية وما يترتب عليها من أزمة إنمائية متجذرة بعمق في ارتفاع تكلفة تمويل التنمية، المرتبط بالتفاوت الكامن في النظام النقدي الدولي، وتباين نتائج التكامل المالي العالمي بين الفئات المختلفة من البلدان النامية، وشدة قابلية هذه البلدان للتأثر بتغير المناخ.

10- وستبحث الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية مبادرات سياساتية لضمان تمويل التنمية الميسور التكلفة للبلدان النامية، من خلال النظر في دور مصارف التنمية، واستخدام أدوات مالية محددة (في مجالات منها الأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والانتقال الرقمي) ونظام التصنيف الائتماني السيادي.

الوثائق

معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

TD/B/EFD/8/2

البند 4

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

11- يتوقع أن يوافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة التاسعة، على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، الذي ينبغي أن ينبثق بنده الموضوعي من المناقشات التي تجري في إطار البند 3.

البند 5

اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة

12- سيُعد، تحت إشراف رئيس الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، تقرير عن الاجتماع ويقدم إلى مجلس التجارة والتنمية. وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام دورته الثامنة.

يرجى من الخبراء تقديم مساهمات خطية بشأن البند 3 من جدول الأعمال إلى أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن.

وللاستزادة من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة بينيلوبي هوكينز (penelope.hawkins@unctad.org)، فرع الديون وتمويل التنمية، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد.